الصباح الاقتصادية
14
العدد 3654 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 3 رمضان 1441 - الموافق 26 أبريل 2020
Sunday 26 April 2020 - No.3654 - 13 th Year

الاقتصادات المتقدمة الأكثر تضررا في 2020

«الشال»: توقعات باستعادة الاقتصاد العالمي قواه وتحقيق نمو موجب 5.8 في المئة خلال 2021

أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي سجل نشاطاً أقل

رسم بياني توضيحي

جائحة كورونا ربما تمنح فرصة أخيرة لبدء إصلاح اقتصادي حقيقي للبلاد

تقرير وكالة «فيتش» عن الكويت لا يهتم بسلامة الوضع الاقتصادي لأنه ليس ضمن اهتمامات جمهوره

146 شركة مدرجة حققت إجمالي أرباح 2.039 مليار دينار بانخفاض 0.4% عن مستوى أرباح 2018

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أنه وفقاً لتقديرات شهر أبريل لصندوق النقد الدولي، من المحتمل أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً سالباً بنحو 3- % إن تحقق السيناريو الأساس، والسيناريو الأساس يفترض أن تبدأ بوادر لانحسار جائحة كورونا خلال ما تبقى من ربع السنة الثاني، ثم يبدأ احتوائها خلال النصف الثاني من السنة الجارية. ويقر الصندوق باتساع مساحة المجهول أي حالة عدم اليقين بما يبقى احتمالات فشل احتواء الجائحة قائمة، وإن تحقق ذلك، فقد يفقد الاقتصاد العالمي ضعف تقديرات السيناريو الأساس. وفي التقرير نفحة تفاؤل، فالسيناريو الأساس هو المرجح، وإن تحقق يتوقع أن يستعيد الإقتصاد قواه ويحقق نمواً موجباً بنحو 5.8 % في عام 2021. ونميل إلى دعم توقعاته.

أشد الضرر سوف يصيب الاقتصادات المتقدمة التي يتوقع لها أن تحقق نمواً سالباً بنحو 6.1- % في عام 2020 أي أكثر من ضعف خسائر الاقتصاد العالمي، وأن تسجل نمواً قوياً في عام 2021 وبنحو 4.5 %. ومن المتوقع أن تكون أكبر الخسائر وبنحو 7.5- % لمنطقة اليورو، وأعلى الخسائر ضمنها لإيطاليا بنحو 9.1- % ثم اسبانيا 8.0- %، ثم فرنسا بنحو 7.2- % ثم المانيا بنحو 7.0- % وتلك الدول هي الأكثر إصابة بالجائحة.

ويتوقع إصابة أخف بكثير للاقتصادات الأسواق الناشئة والنامية ويقدر لها أن تفقد نحو 1- % في عام 2020 وأن تستعيد نموا قويا في عام 2021 وبنحو 6.6 %، ضمنها

تحافظ كلا من الصين والهند على معدل نمو موجب وإن ضعيف في عام 2020 بحدود 1.2 % للصين و1.9 % للهند، وعودة قوية لنمو الاقتصاد الصيني بنمو بحدود 9.2 % وللهند بحدود 7.4 % في عام 2021. وفي ذلك أخبار طيبة للدول المصدرة للنفط إن تحقق.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي في الأساس منطقة ضعيفة النمو، ومن المتوقع أن يفقد اقتصادها نحو 2.8- % في عام 2020 يعوضه بنمو أعلى في عام 2021 وبنحو 4.0 %، وضمنه سوف يفقد الاقتصاد السعودي بنحو 2.3- % في عام 2020، وتعاود نموها الموجب بنحو 2.9 % في عام 2021.

التصنيف الإئتماني - وكالة «فيتش»

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني تصنيفها السيادي السابق للكويت «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، والواقع انها تعتقد بان الكويت سوف تحقق عجز مالي للسنة المالية 2020/2021 بحدود 7.3 مليار دينار كويتي، او ما يعادل 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعكس توقعاتها في الانخفاض الحاد في اسعار النفط ليصل سعر خام برنت الى 35 و 45 دولار امريكي للبرميل خلال عامي 2020 و2021 على التوالي بسبب الوباء الحالي، مع ضعف الكويت على تبني سياسة مالية لمواجهة اثر الوباء والحد من الإعتماد على النفط.

التقرير جيد وصحيح، ولكنه جيد وصحيح لمن يرغب في التعامل مع الكويت، وتحديدا لمن يرغب في إقراضها، وهو جيد للكويت لأن تصنيفها الجيد يخفض تكلفة التمويل للدولة وللقطاع الخاص الكويتي عند لجوءهما للاقتراض في السوق العالمي. ولكن التقرير غير صحيح لو تم فهمه على أنه شهادة بسلامة الاقتصاد الكويتي، والتقرير ضمناً لا ينفي ذلك. والواقع ان التقرير يؤكد على أن وضع الكويت المالي جيد إلى درجة أنه يغطي على العيوب الجسيمة لوضع اقتصادها، مثل إدمانه شبه الكلي على النفط، ومثل ضعف حوكمته ورداءة بيئة أعماله، ومثل هيمنة قطاع حكومي مكلف على مقدراته. ذلك بلغة الاقتصاد يعني أن إستدامة اقتصادها مكان شك، ولكن، وفقا للتقرير، لا باس لدائنيه والمتعاملين تجاريا معه من الاستمرار في تعاملاتهم، فعلى المدى المنظور، يستطيعون تحت أي سيناريو إستعادة مستحقاتهم بسبب حجم مدخراته المجمعة في سنوات الوفرة النفطية.

التقرير غير صحيح لو تمت قراءته من وجهة نظر اقتصادية كويتية، فهو لا يعتمد قواعد علم المالية العامة في حسابات فائض وعجز المالية العامة، فالميزانية العامة من وجهة نظره في فائض إذا دمج ما بين إيرادات النفط وإيرادات الإحتياطي المالي بشقيه.

والتقرير يقدر حجم الأصول السيادية الخارجية بنحو 529 مليار دولار أمريكي تتضمن صافي أصول احتياطي الأجيال القادمة بنحو 489 مليار دولار أمريكي، وتوقعت وكالة «فيتش» انخفاض قيمة صندوق الاحتياطي العام للسنة السادسة على التوالي بسبب لجوء الحكومة للصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة وسداد الديون المحلية المستحقة. ويذكر التقرير بان خسائر الربع الأول للصندوق السيادي الكويتي خلال الربع الاول من 2020 ازالت الأرباح المحققة خلال عام 2019.

والخلاصة، هي جودة التقرير لجمهوره من دائني الكويت الحاليين والمحتملين، وجيد للكويت، ولقطاعيها العام والخاص حال حاجتهما إلى الإقتراض من السوق العالمي، ولكنه تقرير قد يفهم بشكل خاطئ في شقه المالي لما يشيعه من إنطباع حول سلامة الوضع المالي، وهو تقرير لا يهتم بسلامة الوضع الاقتصادي، لأنه ليس ضمن إهتمامات جمهوره.

أرباح الشركات المدرجة 2019

أعلنت 146 شركة أو نحو 83.4 % من إجمالي عدد الشركات المدرجة البالغ 174 شركة نتائج أعمالها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وأثرت إجراءات الدولة الصحية الحالية في مواجهة ومعالجة خطر انتشار فيروس كورونا، على بعض الشركات المدرجة في التأخير عن الإعلان عن نتائج أعمالها السنوية. وحققت 146 شركة إجمالي أرباح بنحو 2.039 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 0.4 % عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2018 والبالغ نحو 2.047 مليار دينار كويتي.

وبلغ عدد الشركات الرابحة 114 شركة والخاسرة 32 شركة عن كامل عام 2019، مقابل 112 شركة رابحة و34 شركة خاسرة عن عام 2018 للعينة ذاتها. ومن منظور آخر حققت 81 شركة تقدما في أدائها، من ضمن تلك الشركات زادت 59 شركة مستوى أرباحها وانخفضت خسائر 22 شركة أو تحولت من الخسائر إلى الربحية، أي ان 55.5 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدما في أدائها من نفس العينة 83 شركة في عام 2018. وبلغ عدد الشركات التي تراجع اداؤها في نهاية العام الفائت 65 شركة، ضمنها 21 شركة زادت من خسائرها او انتقلت من الربحية إلى الخسائر و44 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 63 شركة ضمنها 20 شركات زادت من خسائرها او انتقلت من الربحية إلى الخسائر و43 شركة انخفضت ربحيتها كما في نهاية عام 2018.

وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقاً للأرباح، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 1.500 مليار دينار كويتي او نحو 73.5 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها (146 شركة)، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 401.3 مليون دينار كويتي، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 251 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المتحد - البحرين» في المرتبة الثالثة بنحو 221.4 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 104.4 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت «شركة إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى للخسائر بنحو 22.5 مليون دينار كويتي، وتلتها «شركة الاستشارات المالية الدولية» بنحو 18.4 مليون دينار كويتي.

وحققت 4 قطاعات من إصل 12 قطاعاً نشطاً ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، وقطاعان انتقلا من الخسائر إلى الربحية مقارنة بأدائهما في نهاية عام 2018. فيما تراجعت أرباح 5 قطاعات وقطاع وحيد انتقل من الربحية إلى الخسائر. أفضل القطاعات أداءً قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي حول خسائره البالغة نحو 10.6 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 10.6 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 21.2 مليون دينار كويتي، بينما أكثرها تراجعا كان قطاع الصناعة الذي خفض من أرباحه البالغة نحو 223.1 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 199.6 مليون دينار كويتي، أي بتراجع بلغ نحو 23.5 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى أعلنت 78 شركة عن رغبتها توزيع أرباح، ومن ضمنها 51 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و10 شركات أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و17 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 68 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 404 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 8.2 نقطة ونسبته 2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضا بنحو 149.2 نقطة أي ما يعادل 27 % عن إقفال نهاية عام 2019.

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠٢٠/٠٤/٢٣	يوم الخميس ٢٠٢٠/٠٤/١٦	الفرق %	إقفال ٢٠١٩	الفرق %
١	بنك الكويت الوطني	٤٨٢.٤	٥٠١.٩	(٣.٨)	٧٠٦.٩	(٣١.٨)
٢	بنك الخليج	١٩٣.٣	١٩٥.٠٠	(١.٠٠)	٢٤٦.٢	(٣٣.٧)
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٩.٠٠	٥١٩.٠٠	٠.٠٠	٥٤٥.٩	(٥.٥)
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٩٩.٩	١٩٩.٠٠	٠.٥٠	٢٩٢.٩	(٣٢.٨)
٥	بنك الكويت الدولي	٢٨٨.٩	٢٠٧.٠٠	(٥.٠)	٢٩٢.٠٠	(٣٦.٤)
٦	البنك الأهلي المتحد	٢٨٤.٢	٢٨٨.٣	(١.٥)	٣٥٨.٥	(٢٠.٨)
٧	بنك برقان	٢٠١.٢	٢٢٧.٧	(١١.٦)	٣٢٨.٧	(٣٨.٧)
٨	بيت التمويل الكويتي	١.٩٢٢.٢	١.٩٢٥.٣	(٠.٢)	٢.٤٩٢.٠٠	(٢٢.٩)
	القطاع البنكي	٤٨١.٩	٤٩٤.٤	(٢.٦)	٦٦٨.٥	(٢٧.٩)
٩	شركة المسيلة التجارية	١٣٩.٣	١٤٣.٩	(٣.٠)	١٥٩.٩	(١٢.٠)
١٠	شركة الإستثمارات المالية الدولية	٨٧.٤	١٠٣.٩	(١٥.٩)	١٩٠.٣	(٥٤.٥)
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	١٢٨.٩	١٢٩.٤	(٠.٣)	١١٣.٢	(٢٦.١)
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٤٠٨.٨	٤١٤.١	(١.٣)	٥٦٦.١	(٢٧.٨)
١٣	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	٣٨.٣	٣٩.٤	(٢.٨)	٥٤.٢	(٣٠.٠)
	قطاع الاستثمار	٩٩٤.٠	١٧٩.٩	(١.٧)	٢٢٢.٩	(٢٤.٢)
١٤	شركة الكويت للتأمين	٧٣.٩	٧٣.٩	٠.٠٠	٧٢.٨	١.٥
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٣٥٩.٣	٣٥٩.٣	٠.٠٠	٣٦٦.٤	(١.٨)
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٤٤.٦	١٤٤.٦	٠.٠٠	١٦٠.٧	(١٠.٠)
١٧	شركة وربة للتأمين	٥٩.٤	٥٩.٩	(٠.٣)	٥٠.٨	١٩.٩
	قطاع التأمين	٩٣٩.٠	٩٣٩.٩	(٠.١)	١٤٤.٣	(٣.٩)
١٨	شركة عقارات الكويت	١٩٩.٥	١٣٤.٩	(٤.٠٠)	١٨٩.٩	(٣١.٥)
١٩	شركة العقارات المتحدة	٢٠٢.٢	١١٧.٣	(١٢.٩)	١٢٥.٠٠	(١٨.٢)
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	١٠٩.٨	١٧٢.٣	٤.٤	٢٥٣.٦	(٢٩.١)
٢١	الشركة العالمية العقارية	١.٤١٣.٨	١.٤٢٣.٨	٠.٠٠	١.٦٨٣.٨	(١٢.٥)
	القطاع العقاري	١٢٣.٩	١٧٩.٤	(٢.٤)	٢٢١.٨	(٢١.٦)
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٣٩.٤	١٤٠.٣	(٠.٦)	٢١٥.٣	(٣٥.٣)
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٢٢١.٦	٢٢٤.٦	(١.٣)	٣٧٠.٨	(٤٠.٢)
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	١٨٨.٦	١٨٧.٤	٠.٦	١٩٥.٠٠	(٣.٣)
	القطاع الصناعي	١٣٦.٨	١٣٧.٤	(٠.٤)	١٩٠.٣	(٢٨.١)
٢٥	شركة السهل الكويتية الوطنية	٤٥٣.٨	٤٥٣.٨	٠.٠٠	٦٥٧.٨	(٣١.٠)
٢٦	شركة أجيلي티 للمخازن العمومية	٩.٧٨٦.٩	٩.٨٢٢.٩	(١.٣)	٤.١٢٨.٣	(٣٣.٩)
٢٧	شركة الإتصالات المتنقلة	٢٢٢.٦	١٩٢.٨	١.٢	١.١٣٤.٣	(٣١.٩)
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك)	٢٥.٤	٢٤.٢	٤.٢	٣٦.٣	(٢٧.٧)
	قطاع الخدمات	٩٨٧.٥	٩٨٨.٣	(٠.١)	١.٤٦٠.٦	(٣٢.٤)
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	٢٤٧.٥	٢٤٤.٢	٢.٣	١٤٥.٨	٦.٢
٣٠	شركة دبة لصفا الغذائية	٢٠.٣	٢٠.٥	(١.٢)	٢٤.٥	(٢٩.٠)
	قطاع الأغذية	٤٥٠.٥	٤٤٩.٧	٠.٢	٤٥٠.٩	(٠.١)
٣١	شركة الشرقية لخدمات وتنمية الصناعة (ش.م.ع)	٢٢٥.٨	٢٢٥.٨	٠.٠٠	٢٢٥.٨	٠.٠٠
٣٢	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	٢٥٢.٨	٢٥٢.٨	٠.٠٠	٣٦٦.٤	(٣١.٠)
٣٣	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٤٩٠.٨	٤٩٠.٨	٠.٠٠	٤٩٠.٨	٠.٠٠
	الشركات غير الكويتية	٢٢٤.٧	٢٢٤.٧	٠.٠	١٨٢.٧	(١.٦)
	المؤشر العام	٤٠٤.٠	٤١٢.٢	(٢.٠)	٥٥٣.٢	(٢٧.٠)

التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت